إصلاحات محمود الثاني (1807-1839م) والتنظيمات الخيرية (1839-1908م)

1- خط كولخانة

والتنظيمات في الدولة العثمانية

- خلفيات الاصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية
- الاصلاحات في عصر محمود الثاني (1807-1839م)
-التنظيمات الخيرية (1839-1908م)
1- خط كولخانة
2- خط همايون
3- الدستور(القانون الأساسي)
4-عوائق الاصلاحات والتنظيمات
5-اثار التنظيمات ونتائجها

<u>خلفيات الاصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية</u>:

كانت حاجة الجيش الانكشاري للإصلاح،أهم ما لفت انتباه السلاطين العثمانيين خاصة بعد توالي انكسارات هذا الجيش في مختلف الجبهات القتالية خلال القرن الثامن عشر.ولهذا يلاحظ أن حركة الاصلاحات في بداية استهلالها لم تشمل النظم الادارية والمالية والقضائية،إلا بعد مرور مدة طويلة تفوق ثمانية عقود. بدأت المحاولات الاصلاحية بداية محتشمة في أواسط القرن الثامن عشر بسبب عدة مصاعب وعراقيل واجهتها لذلك لم تدخل في طور التنفيذ الفعال إلا في عهد السلطان العثماني سليم الثالث (1789-1807).الذي أنشأ جيشا جديدا،عرف باسم "نظام جديد" ينخرط فيه من يشاء من الانكشارية أو من المحترفين.واعتماد النظم والأساليب الغربية في الأمور الحربية ،وأستجلب في هذا الاطار عددا من الضباط والخبراء الأوربيين وبخاصة من فرنسا.لكن هذه المحاولة للإصلاح أفشلت بتحالف بين الانكشارية ورموز التيار المحافظ المدعم بأعضاء من الهيئة الاسلامية،انتهت باغتيال السلطان سليم الثالث.

الاصلاحات في عهد محمود الثاني (1807-1839م): ان الظروف الصعبة التي كانت تجتازها الدولة العثمانية في الداخل والخارج،كانت حافزا قويا للسلطان "محمود الثاني" للسير قدما في انتهاج سياسة الاصلاح،لتوفير أسباب القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية للدولة لتتمكن من مواجهة هذه التحديات،وبذلك تستطيع تشديد قبضتها على جميع ولاياتها والقضاء على أشكال الاستقلال والنفوذ المحلي في السلطنة.كان محمود الثاني على دراية تامة بأن أفكاره الاصلاحية لا يمكن تجسيدها دون ازاحة عقبة المؤسسة العسكرية القديمة والتخلص منها نهائيا،حيث استطاع اعادة تشكيل قوات "الجيش الجديد"،ورغم مقاومة الجيش الانكشاري لهذا الاصلاح،فان السلطان محمود الثاني تمكن سنة 1826م من القضاء على الجيش الانكشاري وفرض اصلاحاته ويعتبر هذا الحدث من بين الاحداث المهمة في التاريخ العثماني.

التنظيمات الخيرية: هي مجموعة من القوانين والنظم ،أهمها خط كولخانة (منشور كولخانة) وخط همايون(السلطاني).

خط كولخانة :يعتبر هذا الخط من الاصلاحات الرئيسية ،وقد اعلن عنه في عهد السلطان عبد المجيد (1839-1861)،في وقت تفاقمت فيه العداوة بين الباب العالي ومحمد علي بعد احتلال هذا الأخير لبلاد الشام ،ولذلك اراد السلطان ارضاء الدول الأوروبية بإصدار هذا القانون.ويعتبر مصطفى رشيد باشا،الذي كان سفيرا بلندن،ثم أصبح وزيرا للخارجية صاحب هذا الخط.وخط شريف كولخانة يعتبر مزيجا مابين الشريعة الاسلامية والقوانين الأوربية.فقد أراد السلطان أن يرضي المصلحين دون أن يستفز المحافظين.وقد أعلن عن هذا الخط في ساحة قصر كولخانة (قصر الزهور) أمام سفراء الدول الأوربية والوزراء والعلماء وكبار رجال الدولة ،وقد وعد السلطان رعاياه بصيانة أرواحهم وشرفهم وأموالهم وبتوزيع عادل ونزيه للضرائب.كما وعد بإصلاح القضاء والإدارة وبالقضاء على الرشوة ووعد بمواصلة اصدار التنظيمات والقوانين وباحترامها.

وحول ردود الفعل على هذه التنظيمات فقد رحب بها الأوربيون،وقد حقق خط كولخانة بعض النتائج،فقد تحسنت الميزانية عن طريق تعيين أشخاص لهم خبرة في الناحية المالية،كما طبقت العدالة في جمع الضرائب وازداد دخل الدولة المالي.وفي بلاد الشام التي استرجعها الباب العالي(1841) حرص على تطبيق المبادئ الاصلاحية التي نص عليها هذا الخط.فبمجرد استقرار العثمانيين بهذه الولاية بدأت عملية شرح مواد التنظيمات الخيرية.

خط همايون: يشبه هذا الأخير الى حد بعيد خط كولخانة.وقد جاء أصلا ليؤكد على هذا الأخير الذي لم ينفذ بسبب ظروف الدولة العثمانية وعلاقاتها مع

جيرانه،وخاصة مع روسيا التي دخلت معها في حرب القرم.وقد صدر في 18 فيفري 1856،بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها انجلترا وفرنسا على روسيا في هذه الحرب،وقبل أسبوع من عقد مؤتمر باريس.وقد أقر السلطان في هذا القانون كل المبادئ التي نص عليها خط كولخانة،والتي تخص في مجملها حقوق الطوائف غير الاسلامية.وأكد الخط على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة،ومساواة رعايا الدولة في الحقوق والواجبات وخاصة في ما يتعلق بالخدمة العسكرية.

وعن نتائج هذا الخط فقد بقيت العديد من مبادئه دون تطبيق،حتى وان كانت الدولة قد اهتمت بتطبيق المواد الخاصة بالتسامح الديني وحرية العقيدة،وعملت على نشر التعليم وخاصة التعليم العسكري .

وعن النتائج العامة لهذين الخطين(الكولخانة والهمايوني) فقد اتبع الباب العالي نظام الحكم المركزي،غير أنه وجد صعوبة كبيرة في تطبيق هذه التنظيمات في الولايات البعيدة (اليمن،الحجاز.....)،وان كان هذا الحكم قد نجح نوعا ما في ولاية سورية،خاصة في ميادين التعليم،القضاء،تنظيم شؤون التجنيد،تنظيم ميزانية الدولة وتحديد صلاحيات الولاة والموظفين.

الدستور (القانون الأساسي):**هذا** الدستور من وضع المصلح مدحت باشا،ولذلك فقد حمل طابع أفكاره التحررية.وقد أراد به تجنب الضغط الأوربي والتدخل في شؤون الدولة العثمانية وذلك بإدخال اصلاحات داخلية .وكان مدحت قد أعد هذا الدستور في عهد السلطان عبد العزيز(1861-1876) ولكنه لم يعلن عنه إلا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909).وقد عين مدحت باشا في بداية عهد عبد الحميد الثاني صدرا أعظم .وهذا الدستور مستوحى من دساتير الدول الأوربية،وقد نص على اطلاق تسمية العثمانيين على جميع رعايا الدولة والاعتراف بحريتهم الشخصية واعتبار الاسلام دين الدولة مع حماية هذه الأخيرة لجميع المذاهب الدينية المعترف بها.ونص أيضا على حرية الصحافة ،ولكنه أبقى على صلاحيات السلطان ،فهو غير مسؤول عن أعماله وله حق تعيين وإقالة الوزراء.

كما نص الدستور على تشكيل مجلس عمومي يتكون من هيئتين،هيئة الأعيان التي تعين من طرف السلطان وهيئة المبعوثان المنتخبة بنسبة عضو لكل 50 ألف نسمة من ذكور الدولة العثمانية.وقد جرت أول انتخابات في الدولة العثمانية عام 1877م وبلغ عدد النواب العرب في البرلمان ستة عشر نائبا من بين 118 نائب،غير أن هذه التجربة الديمقراطية لم تدم أكثر من سنة،فقد أقدم السلطان عبد الحميد على عزل مدحت باشا عن الوزارة العظمى ثم أمر بحل البرلمان

(فيفري 1878) مستغلا في ذلك ظروف الحرب مع روسيا.ولم يرجع العمل بالدستور الا في سنة 1908 نتيجة لضغط جمعية الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد .وفعلا تم تشكيل المجلس النيابي على مرحلتين في أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر سنة 1908م.وافتتح السلطان البرلمان في 17 ديسمبر،الا أن عبد الحميد الثاني سرعان ما أطيح به سنة 1909م.

عوائق الاصلاحات والتنظيمات:

-المصاعب المالية؛كانت الدولة العثمانية تعاني في مرحلة التنظيمات وبالتحديد بدءا من عام 1860 م أخطر أزماتها المالية التي كانت تتصاعد سنة بعد سنة.وكحل لهذه الأزمة،اتجهت الدولة نحو التقليل من الانفاق على الادارة والمؤسسة العسكرية،فانعكس هذا بدوره سلبا على سلوك الموظفين والمسئولين،بقبولهم الرشاوى وميلهم الى اختلاس أموال الدولة.

-طبيعة الاصلاح والمصلحين؛ان الطبقة المثقفة التي حملت لواء التحديث،كانت تؤمن بحتمية الاصلاح،لكنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية.فبينما أدخلت نظم التعليم الأوربي في مدارس الدولة بقيت المعاهد الدينية دون أن تمتد اليها يد الاصلاح وبذلك تميزت الحياة الفكرية في الدولة بالازدواجية.كما أن هذه الطبقة المثقفة الجديدة ظلت تمثل النخبة التي تفصلها عن الجماهير وعن طبقة العلماء هوة سحيقة.فبينما كانت طبقة العلماء تعيش على التراث الفارسي والعربي،كانت الجماهير تعيش على أساليب وقيم بدائية،وفي نفس الوقت كانت الطبقة المثقفة تعيش على أفكار أوربية باهتة.

-غلبة الجهل؛من الصعوبات الداخلية،غلبة الجهل بين السواد الأعظم من المجتمع العثماني ما عدا القلة القليلة.زيادة على ندرة المتعلمين الذين يتفهمون الاصلاح ويؤمنون بجدواه وأهميته في انقاذ الدولة،وافتقاد الدولة الى الخبراء الماليين والاقتصاديين.بالإضافة الى معارضة الطبقات القطاعية،التي كان وجودها يعتمد على النظام الاقطاعي والاجتماعي التقليدي ،فعملت على عرقلة تطبيق هذه التنظيمات.

-المركزية الحكومية؛كانت التنظيمات تهدف أساسا الى مركزة السلطة العثمانية،عبر اضعاف وسائط السلطة الأهلية المحلية فيها.وتحويل هذه الوسائط الى وظائف ادارية متخصصة،ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرار المركزي الصادر عن الاستانة.

-الامتيازات الأجنبية؛ان سياسة الاصلاحات،لم تمس الامتيازات الأوربية،بالعكس فقد فتحت أبواب السلطنة على مصراعيها أمام الدول ألأجنبية لممارسة أنشطتها الاقتصادية والسياسية والتبشيرية.مما سمح للدول الأجنبية بالتدخل في كل شئون الدولة العثمانية.

-الحروب الخارجية؛أدى انشغال الدولة العثمانية بالثورات البلقانية التي كانت تدعمها وتؤازرها الدول الأوربية وبخاصة روسيا،الى انصراف الدولة عن التركيز على مشاريع الاصلاح والى التفكير في الدفاع عن ولاياتها.

أثار التنظيمات ونتائجها:

1-انحسار دور طبقة العلماء في الحياة السياسية في المجتمع العثماني،مثل تقليص صلاحيات القاضي .

2-ترسيخ الامتيازات الأجنبية القديمة وتوسيع اطارها في مختلف مجالات الحياة العامة السياسية والاقتصادية والثقافية.

3-رغم أن منشور التنظيمات لعام 1856 م أقر مبدأ المساواة بين رعايا الدولة من المسلمين وغير المسلمين،إلا أنها لم تتمكن من تطبيق هذا المبدأ.وكانت النتيجة استمرار الدول الاجنبية الادعاء بحماية الطوائف المسيحية.

4-عرفت الحركة الفكرية والتعليمية،انتعاشا ملحوظا.

5-كانت التنظيمات أول اعتراف رسمي بالمساواة المدنية والاجتماعية بشكل واسع بين جميع رعايا الدولة العثمانية.إلا أنها أسهمت في الوقت نفسه في ازدياد التكتل الطائفي،عندما منحت لرجال الدين صلاحيات كثيرة مكنتهم من صيانة مفاهيمهم الطائفية.

6-رغم التقصير الذي أصاب تطبيق التنظيمات عمليا،إلا أن الدولة العثمانية طبقت التزاماتها تجاه رعاياها من غير المسلمين،حيث وضع حد حد لتلك التعسفات التي كانت تصدر من الولاة والباشاوات وضباط الانكشارية اتجاههم.